المحاضرة السادسة: بيئة (محيط) المؤسسة الاقتصادية

1.تعريف البيئة: في الواقع لا يوجد اتفاق بين الباحثين والكتاب حول مفهوم البيئة وقد يرجع ذلك لتعقد وتداخل مكوناتها؛ ويمكن ان نطلق اسم البيئة على المحيط ايضا، وهي بشكل عام عبارة عن كافة المتغيرات التي لها علاقة بأهداف المؤسسة وتؤثر بالتالي على كفاءتها وفعاليتها؛

هذه المتغيرات منها ما يخضع لحد كبير لسيطرة الادارة، مثل مستوى أداء العاملين، وكفاءة تشغيل عناصر الانتاج، ومنها ما لا يخضع لسيطرة الادارة، مثل القرارات السياسية والاقتصادية للدولة، وعادات وتقاليد ومعتقدات افراد المجتمع.

2.مكونات بيئة المؤسسة الاقتصادية:

1.2 البيئة الداخلية للمؤسسة: هي مجموعة العناصر و المتغيرات التي تقع داخل حدود المؤسسة والتي تستطيع المؤسسة التحكم فيها والتأثير عليها(لهذا تسمى بالمتغيرات المسيطر عليها و المتحكم فيها)، وتغييرها وفق ما تحتاجه لصياغة استراتيجيتها والتي من خلالها تستطيع الادارة تسيير المؤسسة بكل كفاءة وفعالية.

2. 1. 1.مكونات البيئة الداخلية:

أ. مختلف وظائف المؤسسة: من بينها وظيفة المالية، الموارد البشرية، التموين، الانتاج، التسويق، البحث والتنمية، بالإضافة إلى الوظيفة الأساسية للمؤسسة الاقتصادية وهي الادارة.

ب.الهيكل التنظيمي أو البناء التنظيمي: والذي يحدد خطوط الاتصال وحدود السلطة والمسؤولية، ونطاق الإشراف المتبع، والمركزية واللامركزية. فتبني المؤسسة للبناء التنظيمي المتوافق مع استراتيجيتها له أثر كبير على تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة.

ج.ثقافة المؤسسة: هي مجموعة من الاتجاهات والاعتقادات والقيم المشتركة السائدة بين أعضاء المؤسسة والتي تشكل الأساس لكل اعمال وأنشطة المؤسسة بالإضافة إلى أنماط السلوك التي يعتمدها الافراد والمدراء في أي مؤسسة.

2.2 . البيئة الخارجية: هي مجموع العوامل التي تقع خارج حدود المؤسسة أي المحيطة بها والمؤثرة بها وفي استراتيجياتها بشكل أو بآخر ويقصد بالعوامل تلك المتغيرات العامة (غير المباشرة) والخاصة (المباشرة) وتتكون البيئة الخارجية من:

2.2. 1. البيئة الخارجية الخاصة: تتمثل في تلك العوامل والمتغيرات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة عمل المؤسسة ولها علاقة مباشرة بها فهي تؤثر بشكل مباشر في أنشطتها واستراتيجياتها وبالتالي يجب على المؤسسة رصد هذه المتغيرات وتحليلها لضمان التكيف معها و الاستفادة منها ومن أهم عناصرها ما يلي:

أ. العملاء: هم من يقوم بشراء سلع وخدمات المؤسسة وبالتالي هم أساس وجود المؤسسة وبالتالي عليها أن توجه جهودها لمعرفة حاجياتهم ورغباتهم واشباعها عن طريق توفير سلع وخدمات بأسعار تتناسب مع قدرتهم الشرائية وجودة ونوعية ترضي رغباتهم.

ب. المنافسون: يتمثلون في المؤسسات التي تعرض نفس السلع والخدمات أو منتجات بديلة (منافسة غير مباشرة)

وبالتالي على المؤسسة ان تعرف وتحلل حصصهم السوقية، ونقاط قوتهم وضعفهم واستراتيجياتهم المختلفة وبذلك يمكن للمؤسسة تحديد موقعها التنافسي في السوق ومنه بناء استراتيجياتها التنافسية.

ج. الوسطاء(الموزعون): هم حلقة وصل أو قناة توزيعية غير مباشرة تستخدم لتخفيف العبء أو جزء من النشاطات الخاصة بالمؤسسة فالوسيط حلقة بين المؤسسة والسوق وقد يكون تابع للمؤسسة أو غير تابع وانما له وكالة خاصة به يقوم بتقديم خدمة لقاء عمولة محددة مثل تجار الجملة والتجزئة، لذلك يتطلب الامر دراسة قدراتهم وخصائصهم أماكن تواجدهم، شروط التعامل معهم من حيث الاسعار والجودة.

د. الممولون: وهم المساهمون في المؤسسة ومصادر التمويل الاخرى كالبنوك أي الأفراد والمؤسسات التي تملك حصصا من راس المال المؤسسة وهذه الاخيرة تسعى دائما لإقناعهم بشراء اسهمها وهو ما يعزز هيكلها المالي،

هـ.الموردون: زيادة على الموردين التقليدين (وهم مصدر المؤسسة في جلب المواد الاولية، ونصف المصنعة التي تدخل في عملية الانتاج، ولوازم العمل في المؤسسة.) ،يمكن إضافة المقاولين من الباطن وموردو الخدمات.

و.مقدمو الخدمات: مختلف المصالح والجهات التي لها علاقات ومعاملات مع المؤسسة من خلال تقديم الخدمات الاستشارية كوكالات الاعلان والمكاتب الاستشارية وهيئات النقل ...

ز. الشبكة الإدارية: فهي مشكّلة من الإدارات والجماعات العمومية التي تتعامل معها المؤسسة (الضرائب، الغرف التجارية، الولاية ،البلدية...الخ).

ح. الشبكة الاجتماعية: فهي تحتوي على مختلف المنظمات ذات الطابع الجمعوي (غرفة أرباب العمل ،النقابة المهنية و نقابة العمال، جمعية الدفاع عن المهنة...الخ).

2.2.2. البيئة الخارجية العامة: مجموع العوامل والقوى التي تقع خارج المؤسسة دون أن يكون لها تأثير مباشر على استراتيجية المؤسسة وتتمثل في:

أ. البيئة الاقتصادية: ويشمل ذلك تحليل الوضع الاقتصادي العام داخل الدولة المعنية في شكل معبر عنه بمعدلات لمتغيرات اقتصادية كلية (مؤشرات) ويمكن أن نشير هنا إلى أربعة معدلات رئيسة تتمثل في: معدل النمو الاقتصادي، معدلات الفائدة ، معدلات سعر الصرف، معدلات التضخم.

ب.البيئة الاجتماعية والثقافية: وهذا البعد في البيئة الخارجية المحيطة له أثر كبير على المؤسسة والمنافسة في مجال نشاطها، ويشمل مختلف المتغيرات الديمغرافية(عدد السكان وكثافتهم واعمارهم، المستوى التعليمي...)، المتغيرات الاجتماعية (الاسرة، المجموعات المرجعية، الطبقة الاجتماعية)، المتغيرات الثقافية (متعلقة بالقيم والعادات والتقاليد، اللغة الدين، التي تحكم سلوك الأفراد والمجموعات).

ج.البيئة القانونية: تشتمل أساسا على مختلف القيود القانونية التي يجب على المؤسسة الالتزام بها تجاه العمال، المجتمع والدولة، فمعظم الحكومات تنظّم علاقة قطاع الأعمال بباقي المتعاملين بدءا بالدولة، حيث يوجد القانون التجاري الذي يضمن حقوق المؤسسات المتعاملة بعضها مع بعض، كذلك قانون العمل الذي يضمن حقوق العمال والموظفين وواجباتهم، كما نجد أيضا أن الدولة تفرض على المؤسسة توفرها على نظام للأمن الصناعي من أجل ضمان سلامة العمال والأفراد.

د. البيئة السياسية: وتتمثل في الدور الذي تلعبه السلطات العمومية ممثلة في الحكومة وباقي هيئات الدولة الأخرى بتقديم الدعم لقطاع الأعمال وكذا مختلف القيود التي قد تفرض عليه، ويمكن تصنيف هذه العوامل السياسية ضمن مجموعتين أساسيتين :

المجموعة الأولى: حيث تشتمل على مختلف العوامل التي يكون مصدرها عدم الاستقرار السياسي الذي يميّز بعض الدول، فبذهاب حكومة ومجيء حكومة أخرى تتغير الإيديولوجيات ما قد يشكل خطرا على قطاع الأعمال.

المجموعة الثانية: وتشتمل على القوانين والمراسيم الوزارية التي يصدرها مجلس الحكومة ومختلف الجهات القضائية المتخصصة والتي قد تكبح ممارسة بعض الأنشطة داخل المؤسسة، الأمر الذي قد يؤثر على جانب من جوانبها، كما أن ذلك من الممكن أن يمنحها فرصا على حساب باقي منافسيها.

هـ. البيئة التكنولوجية: و تتمثل في مستوى جودة البحث والتطوير داخل الدولة، بالإضافة إلى مستوى تطور وسائل الإنتاج ومختلف الأجهزة الإنتاجية والتقنيات الحديثة والبحوث المتوفرة والمستخدمة من طرف المؤسسة.

و. المحيط البيئي: كنتيجة للعديد من التحديات البيئية التي تعتبر المؤسسات الاقتصادية طرفا رئيسيا فيها بسبب التلوث البيئي وكذا الأمطار الحمضية، دمار طبقة الأوزون وارتفاع درجة حرارة الكوكب الأرضي بسبب الاستهلاك المفرط للطاقة، فإن مختلف الحكومات في معظم الدول أصبحت تميل إلى فرض وإرغام المؤسسات لاسيما الصناعية منها لضرورة التقيّد بالإجراءات التي تخدم في حد ذاتها البيئة وذلك أثناء ممارستها لأنشطتها الإنتاجية. وتبعا لهذا فإن المؤسسات تنظر لهذه التغيرات كتهديدات يجب تجنبها وتحاشيها لتستفيد منها بدلا من مقاومتها، أي أن تتخذ هي الأخرى إجراءات تتناسب والتحديات البيئية المفروضة عليها.